كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة : الثانية

أستاذ المادة : م.م. عمر رزاق حمود

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ البلاد العربية

أسم الكورس : الأول

اسم المادة باللغة الإنكليزية : History of the Arab countries

اسم المحاضرة باللغة العربية : تطور نظام الحكم العثماني .

اسم المحاضرة باللغة الإنكليزية : The Ottoman system of government and its development

رقم المحاضرة : السادسة

المحاضرة السادسة

في هذه المحاضرة ستكون لنا وقفة مهمة مع التطورات المهمة التي ساعدت على تطور نظام الحكم العثماني وكيف كان للعوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية الاثر البالغ في تطوره ومن ثم سنتناول أهم نتائج ذلك التطور وهل استفادت الدولة العثمانية من ذلك التطور أم لا .

بدأت مؤسسات الحكم العثماني بالتطور الواضح لاسيما بعد أن قام العديد من السلاطين العثمانيين وفي مقدمتهم السلطان محمد الفاتح بإدخال النظام وتجميع القوانين وتنسيقها في مختلف الانظمة القانونية والاجتماعية في الاراضي المفتوحة في كل جهات الامبراطورية هذه الانظمة والقوانين كان لها الدور الفعال في اتجاه تطور نظام الحكم ومنها إدخالهم للعديد من الممارسات والنماذج العامة للحكم مع ما كان واضحاً من توسع رقعة الامبراطورية ولعل من أهم ما كان قد أدخل هذه المرحلة المهمة هي سلسلة قوانيين سميت بقانون نامه صدر الاول منها للمدة (١٤٥٣ – ١٤٥٦) وتضمن عدد من القوانين والالتزامات وصدر الثاني في (١٤٧٧ – ١٤٧٨) وتضمن قوانين عامة لتنظيم شؤون الدولة العثمانية والطبقة الحاكمة , والثالث كان قد صدر في أواخر حكمه تضمن تنظيم الجوانب الاقتصادية وامتلاك الارضي والضرائب وهكذا كان لكل هذه القوانين التي طبقته الدولة العثمانية الاثر البالغ في تقوية وتعزيز تطور نظام الحكم بصورة عامة ثم كانت المرحلة الثانية المهمة التي بغت بموجبها مؤسسات الدولة العثمانية أسميى درجات تطورها لاسيما الجوانب الادارية والاجتماعية في عهد السلطان (سليمان القانوني) الذي اصدر مجموعة أخرى من القوانين كان لها اثر كبير في زيادة تطور مؤسسات الحكم فتأسست في عهده عدة مكاتب ومدارس خاصة وعامة استطاعت من تخريج دفعات عديدة من الخرجين ليصبحوا موظفين رسميين في مؤسساتها المختلفة فضلاً عن الادباء والمفكرين والأطباء والمديرين والموظفين الماليين والحرفيين الخاصين والكتاب والخزنجية والأفندية والمحاسبين والمتصرفين والأدباء وظهرت في المجتمع فكانوا جميعاً في خدمة الدولة العثمانية ومؤسساتها المتنوعة ولعل في مقدمة تطور نظام الحكم تأتي التركيبة الادارية والتي تتمثل بدور الوالي والذي يحمل لقب باشا ويعين من قبل السلطان مباشرة ويتمتع بصلاحيات كبيرة تصل إلى حد التجريم والإعدام ومصادرة الاموال والسجن وغير ذلك , أما الوحدات الادارية فكانت تتكون من عدد كبير من الوحدات الادارية والعسكرية منها الايالات والتي تنقسم الى سناجق والوية وبلغت عدد الايالات (٣٢) إيالة وتتوزع على كل انحاء البلاد العربية وذات اهمية استراتيجية , أما الجانب العسكري فشهد هو الآخر تطوراً كبيراً أذ نجحت الدولة العثمانية من بناء جيش قوي واستخدام اساليب جديدة لضمان ولائه جنوده للدولة العثمانية وإدخال العديد من الاسلحة المتطورة والتعاون مع العديد من الضباط الاوربيين لتدريب الجيش على وفق أحدث التدريبات العسكرية في العالم فضلاً عن التأثر بكل ما يحيط بالدولة العثمانية من تطور وتقدم عسكري حاولت هي الاخرى جاهدة أن تغتنم من ذلك التطور , مع ما رافق ذلك التطور من التأثر بالبيروقراطيات الاوربية ونزعة المحافظة والإبعاد السياسية والاقتصادية كل ذلك كان له دور كبير وأساسي في تطور نظام الحكم العثماني .

أن تنسيق القوانين كان من الفعاليات المرتبطة الى حدٍ بعيد بالمؤثرات الرومانية والبيزنطية وكان السلطان محمد الفاتح أول حاكم عثماني يحاول إدخال النظام وتجميع القوانيين وتنسيقها في مختلف الانظمة القانونية والاجتماعية في الاراضي المفتوحة وفي كل جهات الامبراطورية

مدخلاً ممارسات معينة من النماذج العامة للحكومة / الدولة والمجتمع وبتوسيع امبراطوريته ذات الطابع المركزي فأن محمد الفاتح كان يعدل كل ما يعارض نزعته للسيطرة ومن ثم يضع القوانين استناداً على النتائج ضمن سلسلة من ثلاث قوانين (قانوننامة) صدر الاول (١٤٥٣ – ١٤٥٦) وصدر الثاني (١٤٧٧ – ١٤٧٨) وتضمن تنظيم قوانين الدولة العثمانية والطبقة الحاكمة وصدر الثالث أواخر أعوام حكمه تضمن التنظيمات الاقتصادية وامتلاك الاراضي والضرائب وهكذا فقد جمعت ونظمت القوانيين والممارسات والتقاليد التي تطورت خلال القرون الماضية ولكن الدولة العثمانية سيشهد الذروة في عمليات التصنيف القانوني لنظام الحكم في مختلف الميادين والمؤسسات والأجهزة وبعد نصف قرن من تنظيمات الفاتح جاءت متبلورة للمرة الثانية على يد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ – ١٥٦٦) .

لقد بلغت المؤسسات الادارية والاجتماعية في الامبراطورية العثمانية أسمى درجات تطورها وتشكيلاتها في الوقت الذي بلغت فيه سلطات الدولة ذروتها الاقليمية خلال القرن السادس عشر وقد عبر عهد السلطان سليمان القانوني الذي كادت أغلب الاقاليم العربية والشرقية - الاناضولية واقعة بيديه عبر عن إيجاد السبل والأدوات لاستثمار الموارد والأموال لغرض دعم المكتسبات التي تحصل عليها نظام الحكم العثماني إضافة الى تطوير مجالات الصناعة والتجارة والزراعة كمحصلة لميادين القسم الاكبر من الرعايا .

ومن اهم التشكيلات الادارية في الدولة العثمانية هي :

السلطان العثماني , الصدر الأعظم , الوزراء , قضاة العسكر , الدفتردارات , النيشانجية , الحكام العسكريون والإداريون , أغوات الداخل من الموظفين في البلاط العثماني والقصور الرئاسية , العلماء ورجال الدين والقانون .